

من وزير المالية  
إلى

N° 826

21/05/2020

الموضوع: حول اعفاء جزء من رقم معاملات من المعلوم على المؤسسات ومن الضريبة الدنيا

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 11 ماي 2020

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في إطار الخطة الوطنية للتصدي لفيروس كورونا الجديد، تم توقيع اتفاقية مع الشركات المنخرطة في مبادرة تصنيع 30 مليون من الكمادات الواقية متعددة الاستعمال وفقا للمواصفات التي حددتها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وأنه سيتم توزيع هذه الكمادات القماشية الواقية من قبل الصيدلية المركزية إلى بائعي الأدوية بالجملة وإلى الصيدليات الخاصة.

هذا وحيث أنه تم اعتماد سعر موحد ولن يكون هناك أي هامش ربح سواء للصيدلية المركزية التونسية أو لبائعي الأدوية بالجملة أو للصيدليات الخاصة، طلبتم النظر في إمكانية إعفاء الصيدلية المركزية التونسية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ومن الضريبة الدنيا بصفة استثنائية فيما يخص رقم المعاملات المعلن من بيع الكمادات القماشية الواقية المذكورة.

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

### I. بالنسبة للضريبة الدنيا

طبقا لأحكام الفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لا يمكن أن تقلّ الضريبة السنوية عن ضريبة دنيا تساوي:

- 0,2% من رقم المعاملات الخام مع حدّ أدنى يساوي 500 دينار يكون مستوجبا حتى في صورة عدم تحقيق رقم معاملات بالنسبة إلى الشركات غير الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10% أو 13,5%،

- 0,1% بالنسبة لرقم المعاملات الذي تخضع الأرباح الناتجة عنه للضريبة على الشركات بنسبة 10% أو 13,5% أو لرقم المعاملات المحقق من ترويج منتجات أو خدمات خاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار لا يفوق هامش ربحها الخام 6% طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل مع حدّ أدنى يساوي 300 دينار يكون مستوجبا حتى في صورة عدم تحقيق رقم معاملات.

وعليه، وباعتبار أنّ الصيدلية المركزية ستتولى بيع الكمادات القماشية الواقية موضوع مکتوبکم، فإنّ الأمر يتعلّق برقم معاملات لا يسمح التشريع الجبائي الجاري به العمل بإعفائه من الضريبة الدنيا.

## II. بالنسبة للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

طبقاً للتشريع الجاري به العمل يخضع للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية خاصة الأشخاص المعنويون الخاضعون للضريبة على الشركات وذلك بنسبة 0,2% من رقم المعاملات المحلي الخام.

وبالتالي، فإنه لا يمكن إعفاء رقم معاملاتكم المتأتّي من بيع الكمادات القماشية الواقية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية باعتبار أنّ التشريع الجاري به العمل لا ينص على ذلك.

وتقبّلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام  
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام  
للدراسات والتشريع  
الإمضاء: سهام بوعنبر